

وصلت من ساميات البيت الكردي  
النامي في حول ويند نوم ولوم  
اولها عشرون شهر رمضان

فقطا تحریر

رسالہ تیسرو بیان از

میری محمد الجید الاصفی سلالہ

خواجہ فیض الدین با حق علی



آستان قدس

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

نام کتاب: تحریر الاحکام الشرعیہ (در علی مذابہ)

مؤلف متن علامہ حسن بن یوسف بن مطهر حلی

شارح: مترجم

تاریخ تحریر: ۱۰۹۷ - نوع خط نسخ - تعداد مطبع ۲۰

جزء کتب فقہ ۴ - زبان عربی - عدد اوراق ۲۰۷

طول ۲۸/۵ - عرض ۲۰ - شماره عمومی ۲۵۲۷

وقفی: تاریخ خریداری

ملاحظات: کاتب: عبد اللہ المصطفی حسین ابن علاء

الحسین الاسترآبادی

آغاز: الحمد لله المحدث المحدث فان هذا الكتاب هو مجموع احکام الشرعیہ

انجام: تمت القاعدة الاولى وهي العبادات من كتاب تحرير الاحكام سنة ۱۰۹۷

نسخ اول العبادات: حسن بن علاء الحسيني (الاسترآبادي)

اندازه نوشتن: ۲۱ x ۵/۱

فقه استدلالی علی مذهب الشیعہ

جمال الدین ابو محمد حسن بن سید الدین یوسف بن مطهر حلی

آغاز: الحمد لله المقدس بکماله عن مشابهة المجلدات

انجام: تمت القاعدة الاولى وهي العبادات من كتاب تحرير الاحكام

کاتب: سید حسین بن علاء حسینی استرآبادی ۱۵ ج (۱۰۹۷)

اندازه: (۲۰) ۲۹ x ۲۰ برگ (۲۲۵)

خط نسخ زیبا کاغذ صغلی جلد تاج مشکلی

عنادین و فضول را در دست و در موزار ابا بن کفر زرتشت اند

در آغاز کتاب سوال و جواب خواجہ فیض الدین و محقق حلی رساله

تیسرو بیان قبله امور محمد الجیلانی (الاسترآبادی)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله القدير بحاله عن مشابهة الخلق في المنزلة بعلومه عن مشاركة المكنات القادر على  
الموجودات العالم بكل المعلمات المتفرد بوجوب الوجوه ذات المتوحد بالاستغناء عن غيره في ماهيته  
المنعم على عباده بارسال الانبياء لتعليم الشرائع والاديات لكل انعام بالتكليف الباقي ببقاء نوع  
ليبقى بطاعته الى اعلى الدرجات ولينال باقتداره ما اعد له من الحسنات وصلى الله على اشرف الانبياء  
المشفق بالحنن على الابرار ملوق بتعاقب عليهم تعاقب الاعضاء **واما بعد** فان هذا الكتاب ليس هو  
الاحكام الشرعية على مذهب الامامية قد جئنا فيه معظم المسائل الفقهية واوردنا فيه اكثر المطالبات  
الفرعية من غير تطويل في ذكر حجة ودليل اذ جعلنا ذلك موكولا بكتابنا الموسوم بتمهيد الطالب في تحقيق  
فانه قد شمل المسائل اصولها وفروعها وذكر الخلاف الواقع بين المسلمين الاما تشددنا لا لافترق على  
منهم مع نصيحة الحق وابطال الباطل وانما اقتصرنا وهذا الكتاب على مجرد الغنا ولا غير مستعين بالله سبحانه  
وتعالى فان للوفيق لكل خير وهو حسباننا ونعم الوكيل وربنا على مقدرة وقواعد **اما** المقدمة  
ففيها مباحث الا والفقه لغة الفهم واصطلاح العلم بالاحكام الشرعية الفرعية المستند على

الشيخ فروع الشرع

اعيانا

اعيانا بحيث لا يعلم كونه من الدين ضرورة فيخرج العلم بالذات والاحكام العقلية وعلمنا  
الوجود والملائكة واصول الشريعة ولا يرد اطلاق الفقيه على العالم ببعض كون الفقير منطقيا  
لان المراد بالعالم الاستعداد التام المسند الى اصفى معلوماته وطينة الطريق الى تناهي علمية الحكم  
التاثير في علم الكلام وجوب التكليف ولا يتم الامتثال الا بمعرفة الاحكام وشرعها  
بالفقه فيجب العلم به وللشع وجوبه على الكفاية عملا بالآية وتبعية بعلم الكلام واللغة  
والتصريف والاصول فائدة تيل السعادة الاخرية وتعليم العامة نظام المعاش في الدنيا  
الدينية وموضعه افعال المتكافئين حيث الاقتضاء والتحيز مبادئ من الكلام والاصول  
واللغة والنحو والقراء والسنة ومسائل المطالب المستند عليها في الثالث في فضيلة  
معلوم والظروية قال الله تعالى هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ <sup>هذه</sup>  
تعالى انما يحشى الله من عباده العلماء وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يا علي  
افضل من عبادة العباد يا علي كتمان بصليهما العالم افضل من الف ركعة يصليها العابد يا علي  
اشد من الجمل ولا عبادة مثل التفكير وعذ الصادق عليه السلام قال اذا كان يوم القيامة  
الناس في صعيد واحد ووضعت الموازين فيخرجون دماء الشهداء مع مداد العلماء فيخرج مداد  
على دماء الشهداء فقال عليه السلام ما العالم على غير بصيرة كالتأني على الطريق ولا يريده عزة  
من الطريق الا بعدا وقال رسول الله صلى الله عليه واله الانبياء قادة والعلماء سادة ومجالسهم  
وقد انظر الى وجوب العلم عبادة وقال اللهم ارحم خلفائي قبا ليا رسول الله من خلفاءك  
قال الذين ياتون من بعدى يردون حديثي وسنتي ومن اصبر ففقهها مسلما الى الله يوم  
وهو عنه راض **فصل** ويحرم كتمان الفقير والعلم قال الله تعالى الَّذِينَ يَكْتُمُونَ  
مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ  
وَيَلْعَنُهمُ اللَّهُ عُونَ <sup>القبالة</sup> وقال الذين يكتمون ما انزل الله من الكتاب ويتشاورون به غيبا

فيكون



وتعاونوا على البر فاذلوا فاعلموا ذلك نعت منهم البركات وسلطان بعضهم على بعض فليكن  
لهم ناصر في الأرض ولا يجر في السماء والأخبار في ذلك كثيرة **د** اشق العقلاء على وجوب الأمر  
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واختلافوا في وجوبها في مقامين أحدهما هو  
عمل أو سعي والثاني أقوى والثاني هل ما واجبا على الكفاية أو على الإعيان السيد على  
الأول وهو الأقوى والشيخ على الثاني **هـ** شرط وجوبها أربعة أن يعلم المصروف موعوفاً  
والممنوع منكر الماسر العلة في النكار والأمر أن يجوز تأثر النكار فلو غلب على ظنه أو  
علم التأثر لم يجب وتوجبه أصحابنا شرطاً على الإطلاقة ولا في الكون شرطاً لما يكون اليد  
اللسان دون القلب أن يكون المأمور والممنوع مصرّاً على الاستمرار فلو ظهر منه إمارة الأمتنا  
سقط الوجوب إن لا يكون على الأمر والنهي ولا على أحد من المؤمنين بسببه فلو طعن  
توجه الضرر إليه أو إلى أحد من المؤمنين بسببه سقط الوجوب **و** مراتب النكار  
بالقلب واللسان واليد فالأرجح مطلقاً وهو اللسان إذا علم أن فاعل المنكر يجر  
الكرهية وجب وكذا لو عرف احتياجه إلى النهي وجب له يجب الزائد ولو لم يترتب له إلا  
نكار باللسان أو الوعد والزجر ويستعمل الأيسر ولا فإن أفاذ ولا انتقل إلى ما هو أقوى ولو  
يخرجوا فقتلوا اليد كالضرب وشبهه جاز ولو اقتصروا على الكلام قال السيد بخير ذلك  
بغير ذلك الإمام وقال الشيخ ظاهر مذهب شيخنا الإمامية أن هذا الجنس من الأفعال لا يكون  
الألالية أو لمن ياذن له الإمام فساو كمال السيد من فضله في ذلك ويعتبر  
فعل ذلك بغير إذنه وأفتى به الشيخ في البدان وهو الأقوى عندى **ز** لا يجوز لأحد أفعال  
الحسن ودعوى الأما أو من نصبه الإمام له قائمتها وقد حرض في حال غيبة الإمام أن يقيم  
سائر الحدود على حاله إذا لم يخف ضرراً على نفسه ولا على ماله ولا على أحد من المؤمنين قال  
وقد حرض أيضاً في حال الغيبة إقامة الحدود على الولد والزوجة مع الأمن ومنعه من الإيقين

وهل يجوز للفقهاء إقامة الحدود حال الغيبة خبره الشيخان وهو قوي عندى **ح**  
على الناس مساعدتهم على ذلك لا يجوز للحكم والقضاة بين الناس إلا الله مأمور  
اذن له الإمام وقد فرض الأمة عليهم السلام ذلك إلى فقهاء شيعتهم المأمورين  
للتخصيص لم يترك الأحكام الداهية عن ما خذ الشرعية القميين بنصب الأدلة والأما  
في حال الغيبة فينبغي أن يعرف الأحكام واستجمع شرائط الحكم الآتية في باب القضاة من  
الشريعة الحكم والأفتاء وله بذلك أجر جليل وثواب عظيم مع الأمن على نفسه وماله  
والمؤمنين فإن خاف على أحد منهم لم يجز له التعرض على حال **ط** إذا طلب أحد الخصمين  
المرافعة في قضية الجور كان متعدياً للحق مرتكباً للمأثم مخالفاً للإمام ويجب على  
كل من تمكن منعه عن ذلك ومساعدة عذمه على التراجع إلى قضاء الحق **ي** إذا ترفع  
حفظان له فسد عارف بالأحكام جامع لشرائط الحكم وجب عليه الحكم بينهما على  
مذهب أهل الحق ولا يجوز له أن يحكم بينهما على مذهب أهل الخلاف وإن اضطر  
للمحكم بينهما على مذهب أهل الخلاف جاز له ذلك ما لم يبلغ الدما فانه لا يفتى فيها  
على حال ويجتهد في إصدار الأحكام على وجه الحق ما أمكن **يا** لا يجب على  
الفقيه العارف بالأحكام القضاء كذلك يجب عليه الغيبة حال الغيبة بالحق إذا أمن  
الصبر ولم يخف على نفسه ولا على أحد من المسلمين ويجب عليه أن يفتى عن معرفة  
لا عن تقليد روى الشيخ في الصحيح عن الباقر عليه السلام من أفتى الناس بغير علم  
ولا هداه الله لعنة ملوككم الرحمة وملوككم العذاب ولحقه وزر من عمل بغيره ولو  
خاف على نفسه من الانشغال بالحوادث مع الضرورة وحسنه لا فاعل مذهب أهل الخلاف  
أولس كوت للضرورة مع المكنة **ب** يجوز لفقهاء أهل الحق أن يجمعوا الناس للصلاة  
كلهم من الغرامين الحسن والعبيدين استحباباً مؤكداً مع عدم الخوف من المجمعة

مؤمنين



فاختلف عليها وانا جازها لبعضهم ومنع سلمه وراى ادر يس من ذلك وهو  
قوى **ح** لا يجوز لاحد ان يعرض نفسه للنزول فقبل الظالمين الا ان يعلم  
انه لا يتعدى الواجب ولا يترك التبع ويتمكن من وضع الاستبراء  
مواضعها فاعلم على ظنه خلاف ذلك لم يجز التعرض له فان امكن على الدخول  
جاز حينئذ ويجهد على انفا الحكم بالحق **غنى القاعدة**

الاولى وهي العبادات من كتاب تحرير الاحكام

بعبور الله تعالى وحسن توقيف وحوله

وقينه وقوته قد استقر الفراق

منها تحرير التحرير في يوم

الثبت خامس من جمادى الاولى

يسع اقل عا الله اعني

حسب ابن علق

الحسين

الكتاب

١٠٩٧

بازين شد

١٣٧١ ش

اربعه